جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم النفس والفلسفة

فلسفة القانون عند مونتسكيو

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص فلسفة عامة

إعداد الطالب (ة):

-عبد العزيز قرقيط

-بن لبقع بن خيرة

إشراف الأستاذ(ة):

- أحمد زبير

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بكل تعبير الشكر والعرفان أتوجه بجزيل شكري الى الأستاذ الفاضل زبير أحمد الذي كان خير موجه و ناصح و مرشد معين و لايفوتني تقديم الشكر الى كافة أساتذة قسم علم الفلسفة وكل من قدم لي يد المساعدة في عملي هذا المتواضع .

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا الى روح الوالدة رحمها الله و الى الوالد و العائلة ككل ، تقديرا لما بذلوه من جهد و عطاء من أجل أن نتعلم ، و أهدي عملي هذا الى كل الزلاء والأساتذة كل محب للفسلفة

اليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا .

مقدمـــــــــــــة

مقدمة:

ممالا شك فيه أن الإنسان بطبعه لا يمكنه العيش بمفرده بل انه كائن اجتماعي يحتاج دائما الى الأخر ولا يستشعر القوى الا بوجوده , إلا ان حاجته الى هذا الآخر يجب ان تكون محددة بضوابط يخضع لها هو وغيره ،ولما كان القانون هو احد ضوابط الضرورية لتعاملات الإنسان في بيئته فقد اكتسى من الأهمية ما جعله احد الموضوعات التي دار حولها البحث والنقاش من طرف المفكرين والفلاسفة عبر العصور .

ومن اجل هذا ظهرت مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت هذه الفكرة ،كما جاء بها المفكر الفرنسي (مونتسيكيو) ونحن اذا نحاول بحث هذا الموضوع لدى (مونتسكيو) فلم يكن ذلك الا بدافع الفضول العلمي سعيا منا إلى محاولة إلقاء الضوء على بعض النقاط المهمة في مجلات الابحاث (مونتسكيو)في القانون وبناء على هذا تبلورت في أذهاننا الاشكاية التالية:

"هل كان نقد مونتسكيو للقانون في حد ذاته أم في طريقة تطبيقه واذا كان نقده لم يكن موجها لفكرة القانون في ذاتها ، فما هو القانون بالنسبة إليه وما أنواعه وعلى اي أساس ينبغي ان يطبق ؟".

ولمعالجة هذه الاشكاية قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

الفصل الاول في حياة مونتسكيو ،والفصل الثاني في القانون وانواعه وعلاقته بالحاكم الفصل الثالث جاء بعنوان اشكال ومبادئ الحكم السياسي.

هذه جملة الفصول التي تطرقنا إليها في بحثنا هذا حيث ذكرنا أهم العناوين الرئيسية والتي اختصرت البحث ليخرج الى حيز الوجود .

والمنهج الذي اتبعناه في الدراسة والبحث كان المنهج التحليلي المرفق بمجموعة من الملاحظات النقدية ، وان تحدثنا إلى الصعوبات التي واجهتنا ، فان من الصعوبات التي واجهتنا هي كثرة المصادر والمراجع أين اختلطت علينا توظيف المعلومات بشكل جيد ، بشكل جعلنا غير قادرين على استخلاص المادة العلمية بسهولة لذا فقد ركزنا على المصادر ، لان توفر المصدر هو الاساس حتى نضمن الأمانة العلمية ، كما ان نقص التجربة والخبرة في اداء البحوث عاملا اخر ،ومن الصعوبات أيضا هو ضيق الوقت نظرا لقبول عنوان الموضوع متاخرا من طرف الادارة ،لكننا رغم ذلك استطعنا تجاوزه بمرور الوقت بفضل عناية الله عز و جل ،وبفضل جهود الأستاذ المشرف وصبره الطويل معنا تم انجاز هذا العمل.

الفصـــــــل الأول : عصر التنوير مميزاته وحياة و مؤلفات مونتسكيو

- **المبحث الأول :**
- **عصر التنوير و مميزاته.**

-المبحث الثاني :

حياة مونتسكيو و أشهر من تأثر بهم

- **المبحث الثالث :**
- **مؤلفاته وفلسفته العامة**

تمهيد:

كان لاتجاهات الفكر السياسي الأوروبي وخاصة فرنسا عصر لويس الرابع عشر أسباب سياسية تكاد تدور كلها حول تصرفات هذا الملك ،والتي أدت إلى تطور الحالة السياسية في فرنسا وترك اثر كبير في التفكير السياسي .

اين حكم حكما يقوم على الملكية المطلقة المستبدة وكان طموحا يرمي الى توسيع ملكه وتكوين إمبراطورية كبيرة ، وفي سبيل ذلك قام بمغامرات وحروب وانتصر فيها بدائ الامر حيث كان لذاك الانتصار أثران :ان صار محبوبا لدى الشعوب في أمته وثانيا إن ملوك أوروبا وحكامها تكتلوا ضده ليقفوا في وجهه وتوالت هزائمه ، وكان بها تذمر وانتقاد للملكية المطلقة ، أخذ الكتاب السياسيون يهتمون بإعادة النظام السياسي القديم وطالبو بإعادة تكوين البرلمان الفرنسي اين بدت النظريات السياسية في القرن الثامن االعشر تاحذ مركزها في فرنسا.

كيف كان عصر التنوير مع مونتسكيو وبم امتاز هذا العصر ؟

المبحث الاول:عصر التنوير ومميزاته:

-عصر التنوير:

يعتبر مونتسكيو أحد مفكري عصر التنوير في القرن الثامن عشر ، الذي كان للتفكير فيه طابعا مميزا ، لذا انصبت بحوث الفلاسفة والمفكرين فيه على اخراج فكر سيطرة اللاهوت ،والاهتمام بالنسان في كل مجلالات نشاطه سواء الفكرية الاخلاقية او الاجتماعية او االسياسية.... من اجل تحقيق حريته وتقدمه ،وقد ارتبط التوجه الفلسفي لمونتسكيو بالجانب السياسي الذي يستنجد فيه اساسا الى رفض كل نظام سياسي استبدادي لايحقق حرية افراد التي هي مطلب بالنسبة اليه ، وعلى هذا الاساس لا يمكن فهم هذا النقد ولا مضمون النظرية الجديدة في القانون الا بعد التطرق الى أوضاع فرنسا السياسية في عهد لويس الرابع العشر الذي عاصره مونتسكيو واتخذ من نقد حكمه المطلق نموذجا لكل الأنظمة المطلقة .

-مميزات عصر التنوير:

جملة من النقاط ميزت عصر التنوير والتي كانت كالآتي:

1/ ازدياد سلطة الملوك سواء في فرنسا او اوروبا عامة فقد كان الملوك يجمعون في اشخاصهم ثلاث صفات في النظام الاقطاعي الخاصية الدينية والخاصية الاقطاعية والخاصية المطلقة [1].

[1] –محفوظ مهدي ،ا تجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، لينان ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، 1990، ص 101.

2/ اتساع سلطة الملوك كان على حساب اتساع سلطة النبلاء وسلطة رجال الدين من جهة ومصالح دعم الطبقة البرجوازية والتحالف معها من جهة أخرى[1].

3/وبناءا على النقطتين اعلاه اكتسبت السلطة الملكية طابعا مركزيا من خلال الضريبة العامة ، واتساع وتطور هيكل ووضائف الادارة الحكومية البيروقراطية من جهة ثانية وتشكيل الجيش الوطني الدائم ، وان السلطة المركزية في هذه المرحلة اصبحت ضرورية عملية لازمة لاسباب عدة منها :

-الحروب الداخلية الدينية والاجتماعية ذات الطبيعة الانسانية والنزاعات بين الطبقات التي بدورها من تنظم علاقات الناس ونشاطاتهم.

4/ عدم أخذ سلطان الملك السلطة الكاملة لوجود سلطة المجالس العامة للأقاليم وكان من بينها النبلاء .

5/اقتصار تصويت المجالس على الضرائب الملكية ووضع اللبنة الاولى لتقييد السلطة المطلقة ، وظهور الديمقراطية البرلمانية في الفكر والممارسة السياسية في المجتمعات الغربية.

[1] – محفوظ مهدي ،ا تجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص 101.

المبحث الثاني : حياته وأشهر من تأثر بهم :

تعد حياة مونتسكيو محطات استرعت انتباه الدارسين له وهو شارل دي سوكوندا مومنتسكيو الذي كان له تأثير كبير ومتميز في تطور الدستور الفرنسي ، هو مفكر سياسي ومؤرخ اجتماعي ينحدر من أسرة نبيلة عريقة ، في نبالة السيف ونبالة القضاء ، ولد في قصر حصين بالقرب من دي لابريد في بوردو في 18 جويلية 1689 م، توفي في باريس 10 فيفري 1755 م[1] ، بعد أن عشي بصره كثيرا ، لم يتوقف عن التنقل والأسفار طيلة حياته [2] ،وقد ضل منتميا للطبقة الحاكة في إقليم موطنه ،وقام هناك بجانب أنشطته الأخرى المتعددة بالأدوار الاجتماعية لمالك الأرض و ممثل الطبقة والقاضي .

عاش عصر التنوير الذي جاء ثمرة لعصر النهضة الأوروبية ، التي شهدت فيها أوروبا تغيرات وأحداث كثيرة شملت مختلف جوانب الحياة .

درس مونتسكيو من عام 1700 الى عام 1705 على الآباء الأوراثوريين في معهد جويي وكان يشرف على المدرسة جماعة تسمى (جماعة الخطابين) ، وهي جماعة ذات نزعة متحررة تجديدية ، وتعني أشد العناية بتدريس أصول الخطابة والبلاغة والتاريخ والفلسفة.

وفي عام 1705 م عاد الى بوردو لدراسة القانون حيث تخرج محاميا عام 1708 م وأمضى بعد ذلك أربعة أعوام في باريس لتدريب بشؤون القانون ،فأتاحت له هذه الإقامة التعرف على طليعة المفكرين هناك أمثال فريديت و لاماوبو بونفاليه.

[1] –بدوي عبد الرحمان ، موسوعة الفلسفة ، الجزء الثاني ،ط 1 ،1427 هـ ، ص 488.

[2] –طرابيشي جورج ،معجم الفلاسفة ، دار الطلبة للطباعة والنشر ، ط 3 ، بيروت ،1987 ، ص654.

رجع الى بوردو عام 1712 ليحضر وفاة أبيه ، وفي 24 فيفري 1714 عين مستشار في محكمة بوردو العليا ،وفي عام 1715 تزوج من (جان دي لارديغ) الراسخة الايمان، وفي عام 1716 دخل أكاديمية بوردو حديثة التكوين ، وقد توفي عمه الذي أخذ عنه منذ عام1708 اسم دي مو نتسكيو فورث عنه منصبه بوصفه رئيسا للقضاة في المحكمة العليا سنة 1716 ولم يكنك القاضي الجديد يتجاوز 28عام من العمر ،وقيل أيام من تسلم منصبه الجديد قرأ في الأكاديمية المحلية رسائل جريئة حول سياسة الرومان في موضوع الدين[1] .

توفي عمه سنة 1716 ورث مونتسكيو ثروة كبيرة ومنصبا في البرلمان ثم تخلى عن منصبه في سنة 1728 وقام بجولة طويلة زار خلالها النمسا والمجر وايطاليا وسويسرا وهولندا وانجلترا ...استمرت لثلاث سنوات هذه الرحلة[2] ، وكان لا يزال يترأس برلمان بوردو في وقتها اشتغل أوقات فراغه بالأبحاث العلمية ، فقد دفعه فضوله الى دراسة الفلسفة الأخلاقية والتاريخ وقد أبدى خلال رحلاته اهتماما فائقا برصد جميع الوقائع التي تميز الحياة الاجتماعية والسياسية في الدول المعاصرة [3] .

وبعد عودته الى فرنسا تنقل بين قصره في دي لابريد تارة والى باريس تارة أخرى وثابر بدأب على مباحثه العلمية دون يحرم نفسه من الحياة الاجتماعية ، صنف كل المادة الأولية التي جمعها في كتاب حمل عنوان "خواطري ".

---

[1] –طرابيشي جورج ، معجم الفلاسفة ، مصدر سابق ، ص 652

[2] – فولغين ف ، فلسفة الأنوار ، تر : هنريت عبودي ، دار الطلبة للطباعة والنشر ، بيروت 2006 ، ص 47 .

[3] – مونتسكيو شارل ،روح الشرائع ، تر: عادل زعيتر مؤسسة هنداوي للطباعة والنشر ، ط1، ص 701.

كان لأسفاره آثار عميقة في بناء طرق تفكيره وتصوراته حيث كان مونتسكيو على اتصال وثيق بالعلماء والأدباء المعاصرين له سواء في فرنسا أو دول أخرى من أمثال فولتير وغيرهم ...مما ساعده في الاطلاع على مناهجهم العلمية[1] .

قضى مونتسكيو وقته بين بوردو وباريس ، ولا يبدو أنه أولى اهتمام في ذلك الطور من حياته للعلوم الاجتماعية والإنسانية بل درس حتى العلوم الأخرى كالفيزياء والعلوم الطبيعية ، أيضا اشتغل بالطب حيث كشف لزملائه حول نفع الغدد الكلوية وعن علة شفافية الأجسام وثقلها وكتب مقالة سنة 1718 بعنوان (مذكرة حول شفافية الأجسام).

فهذا التنوع العلمي في الميدان المعرفي جعل لديه إحاطة بالعلوم الطبيعة والإنسانية على حد سواء.[2]

اهتم مونتسكيو أيضا بدراسة علل البرق والرعد وتغيرات الإبرة الممغنطة ، كذلك فانه حرر بوجه خاص في تلك المدة الاعتبارات حول ثروات اسبانيا هذه عبارة عن رسالة مغتصبة تضمنت الأصول البعيدة لمؤلفه الكبير روح الشرائع أو القوانين [3]

[1] – مونتسكيو شارل ،روح الشرائع ، تر: عادل زعيتر، مصدر سابق ،ص 701.

[2] – طرابيشي جورج ، معجم الفلاسفة ، مصدر سابق ، ص 562.

[3] – طرابيشي جورج ، معجم الفلاسفة ، مصدر سابق ، ص 653.

المبحث الثالث : مؤلفاته وفلسفته العامة

-مؤلفاته:

ألف مونتسكيو عدة كتب كانت عبارة عن وقائع زمنية ومكانية عاشها وعايش أممها ونتائج لتجارب حياته وتأثره بالإنسان أين صار اهتمامه بالعلوم الإنسانية واسعا ومن أهم مؤلفاته :

1/ رسائل فارسية :

أصدره عام 1721 الذي نال نجاحا كبيرا [1] ان لم نقل من أنجح كتبه ويعد من روائع الأدب الفرنسي ، فيه كشف عن ذكاء خارق وبراعة في التهكم ونقد الأوضاع الاجتماعية [2] ، جرى طبعه في هولندا التي كانت البلد المناسب لاصدار الكتب البالغة الخطورة بالنسبة للنظام الفرنسي لذلك لم تكن ثمة وسيلة الا لتهريبه للحدود الفرنسية .

صور مونتسكيو في هذا الكتاب الذي ظهر أول الأمر من دون عنوان[3] اثنان من أبناء فارس هما فارس ، يزوران أوروبا ولاسيما فرنسا ويبعثان بخواطرهما الى أصدقائهما في وطنهما ، وهذه الخواطر عبارة نقد المجتمع الفرنسي في أخلاقه وعاداته وحكومته وديانته ، في التهكم تارة وفي الجد تارة أخرى [4] ، ولذلك فالكتاب يعد دراسة مقارنة للعادات بين المجتمعين الشرقي والغربي .

---

[1] -هيغل فيلهم ،مختارات ، تر: الياس مرقص ،الجزء الثاني ، دار الطلبة للطباعة والنشر ،ط 2، بيروت 1980 ،ص 512.

[2] -بدوي عبد الرحمان ، موسوعة الفلسفة ، الجزء الثانيي ، مصدر سابق ، ص 488.

[3] – طرابيشي جورج ، معجم الفلاسفة ، مصدر سابق ، ص 653.

[4] – يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف للطباعة والنشر ، ط 4 ، لقاهرة 1966 ، ص 194.

ومما لا لاشك فيه أن الشعبية الواسعة التي لاقاها ذلك الكتاب تعود لطرحه مواضيع جذابة كموضوع ثقافة النساء (الحريم) ولكن تلك الرسائل الباريسية تحتوي أيضا على نقد جدي للمجتمعات الأوروبية و كذا لملوكها بجرأة ، أين شملت ملاحظات سياسية دلت على اهتمام الرجل بهوبز ولوك والعقد الاجتماعي ولم تخلو من أفكار مناضة رجال الدين ، فهذا الكتاب كان بمثابة وميض عصر التنوير الفرنسي (العصر الفطين) والذي كان مونتسكيو أحد قادته الخالدين.

وضع مذكرة حول زهرة الكرمة و اهتم بنفس الوقت بشؤون السياسة والمغامرات الغرامية والأخلاق وعلوم الأعراق والعادات .

وعلى اثر نجاح كتابه (رسائل فارسية) ، نجح مونتسكيو في الفوز بعضوية الأكاديمية الفرنسية سنة 1728 ، لكنه باع منصبه هذا لحاجته الى المال من ناحية ومن ناحية كان يريد أقام في باريس [1] .

2/تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاهم :

وفي عام 1732 أصدر ونشر مونتسكيو هذا الكتاب حيث ظهر بعد أعوام من كتابه الأول ، واتفق المؤرخون على أنه عمل تاريخي عظيم[2] ، قام فيه بتحليل دقيق بطبيعة البشر السياسية ، واختار التاريخ الروماني لأنه أكمل تاريخ لمجتمع سياسي عرفه ، كان يرمي إلى وضع تجربة تاريخية أوروبية في متناول اليد والاستفادة من

[1] – طرابيشي جورج ، معجم الفلاسفة ، مصدر سابق ، ص 653.

[2] –فولغين ف ، فلسفة الانوار ، مصدر سابق ، ص 49.

دروسها [1] ، فقد وضع منهجا خاصا لدراسة المجتمع الروماني استخلاص النتائج من المقدمات وهو الذي ستقوم عليه دراسته في كتابه روح القوانين [2].

ولا بد من الإشارة إلا أن كتابه هذا يعد قسما من كتابه الأكبر روح القوانين [3] ، الذي سيشكل إلى حد ما خلاصة أبحاث سنوات عديدة ، وحصيلة تأملاته التاريخية والسياسية والذي بعد أضخم إسهام له في عصر التنوير ، حتى كاد يكون الكتاب مقدس لكل مستنير.

كان مونتسكيو فخورا جدا بكتابه الذي كان يمثل ثمرة أبحاثه طيلة حياته قائلا " اني أستطيع القول بأنني استغرقت فيه حياتي كلها .

3/روح القوانين (الشرائع) :

يعد هذا الكتاب هو الأشهر من بين أبرز الكتب التي سطر بها مونتسكيو أفكاره وفلسفته ، وكان عمره عند كتابته هذا الكتاب 59 عام ، وكانت تراوده ما به من أفكاره منذ صغره ، وقد حذره أصدقاؤه من نشر هذا الكتاب ولكنه أصر على نشره ، وسرعان ما وضعته السلطات الدينية في القائمة لسوداء أي قائمة الكتب المحرم قراءتها [4] ومع ذلك فقد طبع 22 طبعة في عامين الأمر الذي يدل دلالة واضحة على مدى تقبل الناس لم ورد فيه من أفكار على الرغم من عمقها و ريادتها.

[1] – بدوي عبد الرحمان ، موسوعة الفلسفة ، الجزء الثانيي ، مصدر سابق ، ص 189.

[2] –مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 701.

[3] –يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، مصدر سابق ، ص 194.

[4] – مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 698.

ونرى أن مونتسكيو لم يشرع في كتابه روح الشرائع الا بعد أن أعد له العدة وجمع له مواده ، فقد رجع في تاليفه الى هذا الكتاب الى مشاهداته ومحاوراته [1] مع عدد لا يحصى من المفكرين والى عدد ضخم من المؤلفات ، نخص منها بالذكر كتابي الجمهوري والقوانين لأفلاطون وسياسة لأرسطو الأمير لمكيافيلي وكتب توماس هوبز وغيرهم ...الى جانب بعض المؤلفات من الهند والبعثات التبشيرية ، فقد درس القوانين والمؤلفين في ايطاليا وسويسرا و النمسا و المجر و هولندا و انجلترا ، وأقام في لندن سنتين حتى نشر الكتاب في جنيف سنة 1748 .

وقد عرف الكتاب نجاحا لافتا ، مما أدى بفريديريك الثاني ملك بلاروسيا الى جعله كتاب وسادته ، ووجدت كاترين الثانية ملكة انجلترا فيه أسباب للتعزيز أوتوقراطيتها ، واكتشف الانجليز فيه مزايا المؤسسات الليبرالية التي تدير شؤونهم ، ووجد ماراكال فيه المديح في رسالته عام 1785 ، وقرأه جوفرسون والقلم بيده ، كل شخص وجد غايته في تحليلات غير متحيزة أضاءت له شروط عمل مختلف الأنظمة السياسية ونتائجها[2] .

ولا نكاد نجد أديبا أو فيلسوفا في فرنسا إلا وعلق على هذا الكتاب إما بالنقد الموضوعي أو بالتحبيد ما ورد به من آراء أو بالحمل عليه ، مما اضطره إلى اصدار رده على تلك الانتقادات في كتابه سنة 1755 بعنوان "دفاع عن روح القوانين " ، كما كان المؤلف في كتابه الأصلي يتنبأ أحيانا بم سيقدم الى آرائه من نقود ليرد عليهم .

[1] – يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، مصدر سابق ، ص 194.

[2] – طرابيشي جورج ، معجم الفلاسفة ، مصدر سابق ، ص 652.

ومن الآراء التي قيلت عن كتاب مونتسكيو ، الأبرز ما قاله ميسار وهو وزير سويسري آنذاك " إن مونتسكيو بتأليفه هذا الكتاب كان مواطنا عالميا ذا دراية بجميع الأقطار وجميع الأزمنة وجميع أنواع الحكم[1] ، والى جانب ذلك نجد كثيرا من العلماء والمفكرين ينتقدون مونتسكيو ، فعلى الرغم من ثناء فواتير على روح القوانين في عدة رسائل الا أنه يحمل على نقص استقراء مونتسكيو ، في كثير من الرسائل الاخرى ، فيقول في احدى رسائله " اذا أردت أن تحقق ما ذكره مونتسكيو فانك لن تجد منها أربعة نصوص صحيحة [2] .

رغم أهمية الكتاب الا أنه كان يفتقر للتنظيم ولهذا حاول بعض الباحثين ترتيب مختلف فصول الكتاب ابتغاء أحكام نأليفه ، ولربما كان مرجع ذلك الخلل في تأليف الكتاب وهو مؤلف من 31 كتابا ، فقد استغرق في نأليفه أكثر من عشرين عاما لكن مع ذلك تكمن قيمة الكتاب في أمرين :

الأول تصنيفه للنظم السياسية والثاني بحثه المقارن في الاجتماع السياسي وهذا أتاح لنا عده من مؤسسي ورواد فلسفة التاريخ النقدية[3].

ويعد كتاب روح القوانين مجموعة ضخمة من الحكم والأقوال المأثورة [4]جمعت مقسمة الى عدة فصول بعضها بأشكال بحوث صغيرة في حين لا يتعدى بعضها الآخر الجملة الواحدة .

---

[1] –مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 716.

[2] –مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 717.

[3] –عبد لرحمان بدوي ، موسوعة الفلسفة ، مصدر سابق ، ص 489.

[4]– فولغين ف ، فلسفة الأنوار ، مصدر سابق ،ص 52 .

أما الموضوعات فمتنوعة للغاية وكذلك يبدو الكتاب من عنوانه أنه يتضمن روح ، مبادئ ، بواعث ، دوافع ، و نوازع بموجبها يتوجه المرء ، وان البحث في القوانين فانه مع ذلك يتناول نظرات في كل ميدان متصل بالسلوك الإنساني وتبادل العلاقات الإنسانية ، ويتخلله البحث في مسائل تتعلق بمزايا الشرائع[1] ، وعد كذلك أول مدخل علمي للعلوم السياسية ، ذلك بسبب النظر في نوع الحكم السياسي كما قيل أنه مبحث منهاجي يستند تجريبيا الى قوانين جميع الأمم وعاداته وبذلك عد عملا رياديا في علم الاجتماع أيضا فكان مونتسكيو بهذا المبشر الأول لظهور علم الاجتماع حتى أطلق عليه أرسطو علم الاجتماع .

تعد المؤلفات الثلاثة السالفة الذكر من أشهر ما كتب مونتسكيو ، فغدت شائعة جدا ، بين زعماء الثروة البرجوازية الفرنسية * لعام 1987 وتستند دراستنا لفليفة مونتسكيو على هذه الكتب الثلاثة العامة .

لكن هذا لا يعني انه لم يؤلف غير هذه الكتب الثلاثة الذائعة الصيت ففي العاصمة باريس التي رحبت به أخذ يتردد الى نادي الأنتراسول المشهور حيث اشترك في مناقشاته و دراساته ويرجع أنه تم على هذا النادي في سنة 1722 كتاب (محاورة بين سيلا و أوكرات) الذي يبين فيه سلوك سيلا السياسي وأسباب تنازل هذه الطاغية على سلطانه ومن هذا الكتاب أبصر مقدار ما ينتظر منه في ميدان الجد ، فأخذ يفكر في واقعية أكثر تحديات عصره فنلاحظ أنه بين تصديره لكتاب رسائل فارسية وبين كتابه تأملات في تاريخ الرومان وانحطاطهم أصدر كتابه(معبد جنيد)

[1] – عبد لرحمان بدوي ، موسوعة الفلسفة ، مصدر سابق ، ص 489.

المتميز بخفته الفائقة ومن ثمة أصدر كتابه (رحلة الى سافوز) ولم يبتعد كثيرا في أسلوبه في الكتابة في هذين الكتابين عن كتابه رسائل فارسية [1].

وبعد اخراجه لكتابه روح الشرائع عاش سبعة سنوات حاول الرد فيها علة الانتقادات التي وجهت لروح الشرائع ، فرد عليهم في كتاب بعنوان (الدفاع عن روح الشرائع) وكان موجها ضد الحملة التي قادتها الكنيسة ضده .

وترك مؤلفا ضخما بعنوان (أفكاري) نشر بعد وفاته ثم ترك عددا كبيرا مكن الرسائل نشرت أيضا بعد وفاته [2] ، فكان مونتسكيو حقا من الشخصيات التي تركت أثرا ايجابيا في ميادين المعرفة .

[1] – فولغين ف ، فلسفة الأنوار ، مصدر سابق ،ص

* لثورة الفرنسية (1789– 1799): تعددت الثروات في تاريخ أوروبا الحديث ، مع ذلك فان الثروة الفرنسية شغلت مكانا فريدا بين تلك الثورات ، تعتبر نقطة نقطة تحول في تاريخ العالم ماحملت من مبادئ جديدة .

[2] –مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 701.

-فلسفته العامة :

إن أول ما يجب الإشارة إليه في فلسفة مونتسكيو أن جل دراساته تركزت على القانون الذي كان لديه بمثابة العقل البشري المتحكم بكل شعوب الأرض ، وعلى القوانين السياسية والمدنية بكل حالاتها ليطبق هذا العقل البشري .

ويمكننا أن نجد فلسفته العامة في القسم النظري من كتابه (روح القوانين) الذي عالج فيه موضوعات مجردة ، والتي قرر من خلالها أن القوانين أي كان من نوعها هي عبارة عن علاقات بين قوى متفاعلة يؤثر بعضها في بعض ، فالطبيعة ومبادئ الحكومات والتعليم والضرائب والمناخ وعادات الأمة وتقاليدها وعدد السكان والدين السائد كل تلك القوى تفاعلات و القوانين ماهي إلا علاقات ضرورية ناتجة عنها ، ويحمل مونتسكيو حملة شنعاء على الفلاسفة الذين أخضعوا القوانين والظواهر التي تسود العالم لقدرية عمياء إذا كيف يمكن أن نتصور أن تخلق مثل هذه القدرية موجودات مفكرة[1].

وقد ربط مونتسكيو المعرفة وتحصيلها بارتباط الحقائق علميا كلها ببعض حيث ل مجال للمصادفة ، يقول " ولا يتضح كثير من الحقائق هنا الا بعد أن ترى السلسة التي تربطها بحقائق أخرى"[2].

[1] -مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 704.

[2] -مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 04 .

* المشرع : يقصد به الشخص الاستثنائي يلجأ اليه المجتمع من أجل وضع قوانينه الأساسية و في نظر مونتسكيو هو من يكيف القوانين التي يسنها مع روح الجماعة العامة الذين يشرع لهم.

فمبادئ الحكومات الثلاثة من نظر الأنماط ومن المنطقي في أي جمهورية يكون المبدأ الفعال هو الفضيلة السياسية والمشرع * لا غير فهو المستنير الذي يعني تجاوب القوانين فيه مع نمط المجتمع السياسي .

وفي فلسفته يذهب إلى عد مصدر القوانين الثابتة والمشتقة من طبيعة الأشياء هو الله مستدلا بكون الخالق من يعلمها ويصنعها كذلك لعلاقتها بحكمته و قدرته ، هنا يظهر أن الجانب الديني كان أساسيا ومهما في فكره ونزعته التنويرية الصريحة لالتقاء الدين بالسياسة وجعلها الأساس في تشكيل الحياة المدنية والمصالح الدينية والسياسية عبر نسق ديني وأخلاقي فالمجتمع الإنساني في هذا العالم يخضع للقوانين الإلهية التي تخدم الموجودات بعدل وإنصاف ويشير في ذلك إلى وجود قوانين فطرية قبل تلك الموضوعية والتي عبر عنها بقوله " وستجد كل أمة علل قواعدها هنا " أي التي تمثل روح القوانين الأصل الذي تصدر عنه [1] .

مونتسكيو رأى أيضا أن لحرية الانسان العمل بقوانين كتلك الفطرية الطبيعية التي تعيشها تلك الموجودات ككل ، لكن الموجودات المدركة الخاصة محدودة العقل بطبيعتها من ثمة يراها عرضة للخطأ ، وعليه فمونتسكو ينظر ان على الدين أن يكون ذا فائدة اجتماعية ، وهذا عندما يتكلم عن الدين المفيد الذي يخدم المجتمع ويلبي الحاجة ويلاءم الطبيعة البشرية يقول " يمكن للدين أن يدعم الدولة السياسية وذلك عند عجز القوانين" ، يبرر عدم التحكم في القوانين و عقلنتها يثير شيء من الالحاد لرؤية العامة وهذا ما يصب في السبينوزية * في الديانة الطبيعية و هو ما

[1] –مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 11.

* السبينوزية : يقول سبينوزا لا توجد أي صلة بين العقل و الايمان.

يصدر عن الديانات المجتمعية ككل حسب رأيه و السياسيين لربطهم حسب الوظيفة تحدث بهذه الطريقة ميكيافيلي الذي كان الأول [1].

يبقى لادين عهند مونتسكيو في اطار البيئة أين يتم وجود القانون الطبيعي أيضا في فلسفته نجد أن الموجودات العاقلة تخضع لنوعين من القوانين :

-الطبيعية المكونة لها والوضعية التي تسير حياتهخا ونظامها المشترك وشؤون الحكم وعلاقات الأفراد.

مونمتسكيو يرى بأن علماء قانون الفرنسي يذهبون الا أن القوانتين تصدر عن فكرة خاصة بالسلطة العليا الى المتحكمة في المجتمع المشبعة بتلك الفكرة والقانون الوضعي ليس الا تعبير عن ارادة الله ، فكل المجتمعات ونظمها وعلاقتها ببعض ليست مرهونة بالانضباط البحت ولا نموذج لنجاح على تغير لنجاح المجتمعات ، وبناء على ذلك تصبح مسألة تفسير القوانين مسألة بحث مدى تطابق بين القوانين السائدة في المجتمعات المختلفة والقانون الطبيعي [2] .

مونتسكيو اشترك مع المنظرين في بناء العلم السياسي واختلف معهم في اكتشاف القوانين والمنهج الذي جعل منه الرجل الذي أعطى لخصومه أكثر تعنتا لتجريدهم في الوقت نفسه [3] ، سمات شكلت فلسفة الرجل مثلت امكانية العطاء من المنظور العلمي [4] ، جعل مونتسكيو قانون صالح في النظام لاجمهوري يبحث في بناء حكم لقانون البشر ومؤسسات الدولة.

---

[1] – لوي التوسير ،مونتسكيو السياسة والتاريخ ، تر : نادر ذكرى ، دار الفرابي ،بيروت 2006 ،ص 19.

[2] –مونتسكيو شارل ، روح القوانين ، مصدر سابق ، ص 705.

[3] – لوي التوسير ،مونتسكيو السياسة والتاريخ ، تر : نادر ذكرى ، مصدر سابق ، ص 15.

[4] –فولغين ف ، فلسفة الأنوار ، مصدر سابق ، ص 55.

تماشى مونتسكيو مع آراء منظري الحق الطبيعي ومن منظور المجتمع يمكن لأفراد سن القوانين فالكشف عن القوانين الاجتماعية يقتضي مراعاة معايير العامة حتى يجري تطبيق مبادئ العامة التي توضع قوانيع ، فمونتسكيو كان أسوة وقدوة للعديد من معاصريه موازاة أفكاره وعمله السياسي .

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل الفصل إعطاء نبذة عن حياة مونتسكيو وذلك من خلال التطرق إلى حياته ونشأته واهم مؤلفاته وفي بادئ الأمر تطرقنا إلى عصر التنوير واهم ما ميز الحياة آنذاك ، وذلك بتقديم لمحة عن هذا العصر والأوضاع الاجتماعية في عصر لويس الرابع العشر في أوروبا خاصة المجتمع الفرنسي ، وقمنا بمناقشة بعض من مؤلفات مونتسكيو وأهم ماجاء به من كتب وأشهر نم تأثر بهم ، وبعد ذلك قدمنا دراسة سطحية لفسلفة وأفكاره بشكل عام .

الفـــــــصـــــل الثاني :مساوئ الحكم المطلق والقانون أنواعه وأقسامه

- **المبحث الأول:**

مساوئ الحكم المطلق

المبحث الثاني :

القانون ونظرة مونتسكيو اليه

-المبحث الثالث أنواع القوانين و أقسامها

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل الى تقديم أهم مساوئ الحكم المطلق في عهد مونتسكيو أين عاش المجتمع الأوروبي وخاصة الفرنسي اسوا اوضاعه من كل جوانب الحياة في ظل تواجد النظام الاستبدادي الفاسد الذي عمل على تحطيم المجتمع وانحلال إخلاقه آنذاك وكيف حاول مونتسكيو تغيير الاوضاع وبث قيم ومبادئ جديدة تسمو بالمجتمع ثم تلاها الحديث عن موضوع القانون بشكل عام ومفهومه لدى مونتسكيو واخيرا ذكر انواع القوانين وأقسامها.

المبحث الأول :أهم مساوئ الحكم المطلق آنذاك

لم يلبث الحكم المطلق أن تلاشى فحلت محله طبائع أخرى ومظاهر مختلفة تماما عن تلك التي كانت من قبل فسادت روح الرغبة الفاحشة في الثروة لها عن طريق العمل بل بواسطة الاستغلال والظلم والاستبداد والجور وكل أشكال الطغيان ، يقول مونتسكيو " ...رأيت شعبا بأكمله يتحلى بلوجود و الاستقامة و نقاء السريرة

و الأمانة ، ضلت هذه الصفات طبيعية فيه ، ثم صار فجأة أحط الشعوب ، فشا فيه الفساد ينبح منه حتى أطهر الناس ، و من كانو خير الناس أصبحو يعملون الأعمال الخسيسة ويتعسفون و يعتدون أوليات مبادئ العدالة"[1].

ولم تكن جملة المظاهر السلبية التي ذكرناها سابقا سوى نتاجا لسياسة الشرق لتي طبقها لويس الرابع عشر ، في حكمه على آنذاك بمعنى أن الملك كان يأخذ في الحكم نهج الشرقي باعتباره نهجا استبداديا ، وقد جاء قول مونتسكيو في الرسالة السابعة والثلاثين ، من أجل تبرير هذه الفكرة مايلي : " لقد طعن ملك فرنسا في السن ولم يحدث في تاريخنا أن ملكا حكم مثل هذه المدة في طولها ، ويقال عنه أن لديه القدرة على أن يفرض طاعته وعلى النهج الذي يدير به أمر أسرته وحاشيته ، يسوس دولته كثيرا ما سمعه الناس يقول أنه لايستهويه من الأنظمة الحكم في العالم ، الا حكم الأتراك أو سياسة شاه الايران ، المعظم فكثيرا ما ينهج في الحكم نهجا شرقيا "[2].

[1] – مونتسكيو ماشرل ، رسائل فارسية ، تر : أحمد كمال يونس ، مؤسسة سجل العرب ، 1963 ، ص 346.

[2] – مونتسكيو شارل ، رسائل فارسية ، مصدر سابق ، ص 83.

وعلى هذا فان سياسة الشرق التي اعتمدها لويس الرابع عشر كانت بالدرجة الأولى في خدمة رجال الأعمال والمال والجاه ، وقد كان هذا تزامنا مع الخراب الذي جلبته الادارة المركزية الممارسة من قبل "لويس الرابع عشر "على المملكة لهذا كان مونتسكيو يقول " و تزول الملكية حينما يرد لأمير كل شيء اليه فقط فيدعو لادولة الى عاصمته و العاصمة الى بلاطه و البلاط الى شخص واحد[1].

وبهذه الطريقة تحولت السلطة الى الملك وحده ، فصارت مقاليد الحكم تحت تصرفه و اصبح حرا حرية لاحد لها في أن يعمال ويمارس ما يريد وفقا ما تمليه عليه أهواؤه ، و لقد ترتب عن هذه الحرية المطلقة عدة نتائج و آثار تركت بصماتها الواضحة على المسار السياسي و الواقع الاجتماعي و الاقتصادي في فرنسا آنذاك من أهمها أنه الغى جميع الامتيازات الخاصة بالسلطات كالنبالة و الاكليروس وحتى المجالس النيابية أصبحت لا سلطة لها ، و من هذا يكون قد أبعد رقابة هذه السلطات عليه لان امتلاكها لهذه الرقابة يجعل حكمها مقيدا دائما و بالتالي ينبغي لها أن تحاسبه على كل مخالفة يمكن له أن يرتكبها لذا رأى ضرورة تضييق المجال أمامها بالغاء امتيازاتها الخاصة[2] .

انعكس هذا الوضع سلبا على الأسرة وتسبب في تدهورها وانهيارها فلم تعد الأمهات تكترثن ببيوتهن و لا أولادهن ، و اكتسبت المرأة حرية كبيرة الشيء الذي جعلها تساهم أكثر في افساد المجتمع الفرنسي الذي تعيش فيه عن طريق الدور الفعال الذي لعبته في دعم بعض الشخصيات ومن ثمة خلق شبه دولة داخل دولة اذ قال مونتسكيو ذات يوم " لن تجد في باريس أو الريف شخصا في البلاط ليس من خلفه

[1]– مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 172 .

[2] –مونتسكيو شارل ، رسائل فارسية ، مصدر سابق ، ص203 .

امرأة تدفعه بيدها ، فينال فضلا أو يعفى من عقاب على مظالم يرتكبها و بين هؤلاء النكساء روابط قوية[1] ".

ومما زاد في تفشي ظاهرة الفساد الأخلاقي وتردي الأوضاع الاجتماعية للشعب الفرنسي آنذاك خضوع الملك لأهوائه الذي ترتب عنه تدخل المرأة في تسيير شؤون الدولة على نطاق واسع ، و عليه فاذا كان الناس في فارس يشتكون حسب مونتسكيو من أن الدولة تحكمها امرأتان أو ثلاث ، فان الأمر أسوء بكثير في فرنسا لأن جميع النساء يحكمن و يتقاسمن السلطة بينهن[2].

الى جانب الأوضاع الاجتماعية والفساد الأخلاقي الذي ترتبت عن السيادة المطلقة للملك " لويس الرابع عشر " في الحكم ، لا بد من الاشارة الى الأوضاع الاقتصادية التي تعد أساسا الركيزة أو البنية الأولى للمجتمع وقد نتج عن هذا الوضع عن الاستنجاد بنظام :" law "* ، الذي غير حال الدولة كما يضع بائع الثياب البالية يظهر أعلاها كما في أسفلها و ماكان في أعلاها يقلبها رأسا على عقب [3].

[1] – مونتسكيو شارل ، رسائل فارسية ، مصدر سابق ، ص 239.

[2] – مونتسكيو شارل ، رسائل فارسية ، مصدر سابق ، ص 239.

*– law: هو اقتصادي أسكتلندي كان المراقب العام للشؤون المالية لفرنسا .

[3] – مونتسكيو شارل ، رسائل فارسية ، مصدر سابق ، ص 315.

المبحث الثاني : القانون ونظرة مونتسكيو اليه

مفهوم القانون :

القانون عامة هو مجموعة المبادئ والمعايير التي توضع من طرف السلطة لتنظيم سلوكيات البشر في علاقاتهم مع بعضهم ،فقد تكون هذه المبادئ من طرف سلطة تفرض علينا فعل شيء ما أو تمنعنا من فعله،هذا هو التصور العام لفكرة القانون ، إلا أن هناك معنى أخر لمفهوم القانون بالمعنى العلمي للكلمة ، فالقانون كذلك هو العلاقة السببية بين السبب و النتيجة، اي هو جملة العلاقة الثابتة بين مجموعة الظواهر الطبيعية ، مثال ذلك القوانين الفيزيائية او الطبيعية بصفة عامة .

خضع مصطلح القانون لتطورات عديدة عبر التاريخ قبل ان يتخذ المعنى الجديد له.

كان القانون في العصور الوسطى مرتبطا بعالم الدين و الأخلاق والسياسة ومتطلبات العلاقات الإنسانية ،اين جاء القانون انذاك بشكل وصية تصدر عن الله لتعمل بها كل الموجودات عرف ما يسمى بالقانون الالهي الذي يسود كل القوانين ،لقد أعطى الله أوامره للطبيعة القاطبة وللبشر وبهذا العمل حدد لها غايتها ،ولم تكن القوانين الأخرى سوى تابعة لهذه الوصية الأولى[1].

وفي العصر الحديث ظهر مفهوم وفي العصر الحديث ظهر مفهوم آخر للقانون هو تمهيد لحيز خاص هو حيز الطبيعة و الفيزيقا بمأمن عن أوامر الله لأن الكثير من مفكري هذا العصر من حاول تلخيص هذه الفكرة من تلك الارتباطات الميتافيزيقية والدينية التي كانت عالقة بها و بالتالي إعطائها صيغة جديدة هي الصيغة العلمية

[1] –لوي التوسير ،مونتسكيو ، السياسة والتاريخ ،مصدر سابق ص28

للمفهوم أي اعتماد تحليل الظواهر الإنسانية لمثل طريقة الظواهر الجامدة هي المنهج التجريبي .

–والقانون عند قدماء الرومان أن حرصوا على أن يضل عدد الحلفاء في جيشهم دون عدد المواطنين [1] ، مع أن حلفائهم الأوائل كانوا أوفياء لهم ، يعترفون لهم بالسيادة الكاملة رغم هذت لم يرد الرومان أن يكون الإتباع أكثر إقداما وحسارة على القتال من الأسياد ، أين كانت لهم مبادئ بواسطتها قهرو شعوب الأرض ، ولما أدركوا القمة لم تصمد دولتهم ، غيروا مضطرين نظام حكمهم على أسس توافق وضعهم الجديد لكنها تخالف مبادئهم القديمة وهذه القواعد الجديدة هي التي هدت صرح عظمتهم.

فشؤون الدنيا لا تسير اتفاقا فلا ربما تصل القمة ثم تستمر وأخيرا تنهار وهذا ما حصل للرومان لارتباك قوانينهم عبر محطات حياتهم .

كان الانضباط والعمل بالقوانين من طبع الرومان الأوائل الى حد أن قائدا أعدم ابنه الفائز لأنه استبق الأوامر ، لكن و بعد امتزجوا بالبرابرة فقدوا تلك الميزة و مالوا للفردانية التي هي من خصائص تلك الأمم[2] .

يقول مونتسكيو في رسالته الرابعة والثمانون "...أي شيء ادعى إلى الإعجاب من رؤية هؤلاء المحاربين الضعاف في هذا المأوى يرعون نظاما في دقة تامة للنظام الذين كانوا يلتزمونه وهم يواجهون عدوا ويلتمسون بقية الرضا النفسي من هذه

[1] –مونتسكيو شارل ، تأملات في تاريخ الرومان ، مصدر سابق ، ص 169.

[2] – مونتسكيو شارل ، تأملات في تاريخ الرومان ، مصدر سابق ، ص 172.

الصورة الحربية و يوزعون قلوبهم وأرواحهم بين الواجبات الدينية و واجبات الفن الحربي[1] ".

وعلى هذا الأساس لكي يكون باستطاعة مونتسكيو ضبط القوانين الخاصة بسلوكيات البشر وانضباطهم داخل المؤسسات المدنية و التنبؤ بها بسهولة ينبغي لنا معرفة نظر مونتسكيو للقانون ، فكيف نظر مونتسكيو للقانون؟.

نظرة مونتسكيو للقانون :

يمكن أن نستخلص تصور مونتسكيو للقانون من مؤلفه الرئيسي روح القوانين الذي يبين فيه بوضوح نقده اللاذع للقانون كما كان سائدا قبله بالمعنى اللاهوتي حيث أن الحكام كانوا يرجعون كل صيغة قانونية الى مصدر خارج عن نطاق الذات الإنسانية خدمة لمصالحهم الخاصة ، فهم لا يطمحون حسب مونتسكيو الا للحكم و السيطرة و قد ثار الرجل على هذا المفهوم الضيق لانه ليس نابعا من العقل الذي مهمته كبيرة في كونه الملكة الوحيدة التي بمكن لها أن تقهر الشهوات الإنسانية و الرغبات الذاتية ، فعلى هذا الأساس لا ينبغي أن نفهم من هذا بان مونتسكيو كان يهدف الى وضع فلسفة للقانون كفلسفة ترد دائما أسباب القوانين الى مبادئ عقلية كلية و مجردة مثل ما هو الشأن عند الفلاسفة المثاليين القدماء في العصر اليوناني أفلاطون وسقراط بل انه كان يهدف إلى تفسير القوانين لظروف طبيعية تعلم بالملاحظة والتاريخ وذلك اعتمادا كما قلنا على المنهج التجريبي القائم على استقراء الظواهر[2].

ينتج من هذا التحديد أن القوانين في أوسع معانيها هي لعلاقات الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء ، اذ لجميع الموجودات قوانينها من هذه الناحية فللإلوهية قوانينها

[1] – مونتسكيو شارل ، رسائل فارسية ، مصدر سابق ، ص 188.

[2] –يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ،مصدر سابق ، ص 195.

ولعالم المادي قوانينه و للأفهام قوانينها و للحيوانات قوانينها و للإنسان قوانينه ن و من قال أن قدرا أعمى أوجد جميع المعلومات التي تبصرها في العالم يكون قد قال محالا عظيما ، أي محال أعظم من قدر أعمى أحدث موجودات مدركة ، اذ يوجد عقل أولي والقوانين هي الصلات بين هذا العقل ومختلف الموجودات وصلات هذه الموجودات المختلفة فيما بينها [1].

من هذا المنطلق فان جميع الكائنات في الوجود تخضع للقانون ، فمن طبيعة الأشياء والموجودات أنها تخضع للأصل الى قوانين فلكل موجود قانونه الخاص وبهذا ينبغي الاهتمام بالقانون .

فالقانون يوضع أساسا للشعب خدمة لمصالحه في العيش بسلام حتى تكون علاقات الأفراد ببعضهم البعض علاقات منظمة وطيبة إلى جانب تعلق القانون بالشعب فهو قد يكون كذلك متعلقا بطبيعة الحكومة من جهة وبمبادئها من جهة أخرى ، وهذا ما سنتطرق إليه في بالتفصيل لاحقا .

إن مبدأ الحكومة لدى مونتسكيو مستمد أصلا من هيكل أو شكل البلاد من خاصية الارض ومناخها ونوع حياة السكان ودينهم وعددهم وتجارتهم وطباعهم وهذا ما يفسر قول مونتسكيو بخضوع القانون الى ظروف طبيعية كونية ولكي يؤكد فكرته أكثر كان يقول "ان القانون على العموم هو الموجب البشري ما سيطر على أمم الأرض طرا ولا ينبغي للقوانين السياسية والمدنية في كل امة ان تكون غير الأحوال الخاصة التي يطبق ليها الموجب البشري ...ويجب أن تكون تلك القوانين خاصة بطبيعة البلد وخاصة بالإقليم البارد أو الحار او المعتدل وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها وبجنس حياة الأمة أو الزراع أو الصائدين أو الرعاة ... ويجب أن تناسب درجة

[1] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 11.

الحرية التي يمكن أن يبيحها النظام ودين الأهلين وعواطفهم وغناهم وعددهم و تجارتهم وطبائعهم و مباهجهم ... وهذا ما أحاول صنعه في هذا الكتاب فأبحث في جميع هذه لصلات زهي التي يتألف منها ما يسمى" بروح القوانين"[1].

وبهذا فان الانسان ينبغي أن يخضع كغيره من الموجودات الى قانون خاص به وفقا لظروفه الطبيعية و النفسية ، لذا أن ترتيبته و بنيته الخاصة تجعله معرضا في أي لحظة للجهل والخطأ ككل العقول المتناهية ، فهو يستطيع في كل لحظة نسيان خالقو والله ينبه لذلك عن طريق قوانين العقيدة ، والفلاسفة أرشدوه عن طريق القوانين الأخلاقية و المشرعون نبهزه الى واجباته عن طريق القوانين السياسية والمدنية ، لان القوانين ليست متعلقة بطبيعة الحكومات ومبادئها وبالشعب لذا تطبق عليه فحسب بل هي متعلقة كذلك بالمشؤوعين وغاياتهم في إسعاد هذا الشعب .

و القوانين هي بمثابة الأوامر التي توجه الى الانسان ضد كل ما يتعرض اليه من نسيان فهي تعيده دائما الى ذاكرته و الى واجباته وتعيده كذلك إلى الغاية التي يتوجب المثابرة عليه بارادته أو رغما عنه و المتمثلة في حفظ وجوده وضمان حريته

ان الخضوع للقوانين والإقرار بالمعروف بصانعه لطاعة واجبة نحو الخالق فالطبيعة هي التي تقدم لنا فكرة الخالق ، وتحملنا نحوه لأن "الله على علاقة بالكون فهو خالقه ومحافظ عليه ، و قوانينه التي يحلق بها هذا الكون هي نفسها التي بحافظ بها عليه انه يعمل وفقا لقواعده لأنه يعرفها فهو من وضعها كونها ذات علاقة مع حكمته وقدرته "[2].

[1] - مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 19.

[2] -- مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق، ص 12.

أسس مونتسكيو نظرية جديدة في القانون انطلاقا من حملته النقدية على ماكان سائدا من قبله ، فرأى من خلالها أن العالم العاقل يجب أن يكون خاضعا للقوانين مثله مثل عالم الجماد ، وهكذا فان الإنسان الذي يتمتع بتمييزه عن الكائنات الأخرى بالمعرفة و القدرة على التميز يستسلم للخطأ والأهواء ، ومن هنا فانه يمكن أن ينحرف عن لقانون في أي لحظة "انه يحترق القوانين التي وضعها الله باستمرار ويبدل القوانين التي ثبتها هو نفسه باستمرار أيضا ككائن ذكي "[1].

بل أسوء من ذلك أنه لا يتقيد دائما حتى بتلك القوانين التي يضعها لنفسه والحال أن هذا الكائن هو الذي يشكل ميدان أبحاث مونتسكيو انه كائن غير خاضع دائما للقوانين التي يعزوها له ، الذي يمكنه بالإضافة الى ذلك امتلاك قوانين خاصة صنعها لنفسه هي القوانين الوضعية دون الخضوع لها مع ذلك هنا نجد مونتسكيو يقر بأن أي موجود يخضع لجملة من القوانين ، هذه القوانين تتحكم فيه وفي النظام المجتمع ككل.

[1] –لوي ألتوسير ، مونتسكيو ، السياسة والتاريخ ، مصدر سابق ، ص 32.

المبحث الثالث : أنواع القانون وأقسامها عند مونتسكيو

بعد تحديد نظرة مونتسكيو لفكرة القانون نجده يقسم القانون الو نوعين :

1/ القوانين الطبيعية:

هي القوانين التي وضعها الله بحيث أن الكائنات العاقلة قبل أن توجد وجودا فعليا ، تحكمها علاقات وقوانين ممكنة ، فالوعي الداخلي الذي يتشكل تدريجيا مع تطور الإنسان عبر الزمن هو الذي يوضح وجود القانون الذي غرس في أذهاننا فكرة وجود الخالق يجذبنا إليه ، هو أول القوانين الطبيعية أهمية و منه فان القانون المستمد من مصدر متعال هو الله الذي خلق العالم لكنه ليس الا حدا من حدود العلاقة كما أسلفنا الذكر ، و بذلك فان " الله بذاته قد اجتاحته عدوى القانون الشامل فان كان قد صنع هذه القوانين التي توجه العالم فذلك لأن لها علاقة بقدرته و حكمته ."[1]

ان هذه القوانين التي ترجع دائما لعدل مسبق مستقل عن كل ظروف التاريخ الملموسة فهي تعيدنا الى النموذج القديم للقانون(قانون الوصية) و تتضمن هذه الميزة بالطبع اخلاط المراتب حيث يختفي القانون العلمي خلف قانون الوصية القائم على الواجب ، انه واجب مفروض على الناس سواء من الطبيعة أو من قبل الله ومن ثمة فهل هناك قانون طبيعي واحد شمولي ، أم هناك قوانين متعددة ؟.

هناك قوانين مختلفة نجد منها :

[1] – لوي ألتوسير ، مونتسكيو ، السياسة والتاريخ ، مصدر سابق ، ص 30.

-**السلم:** كل واحد من الناس يشعر بالطبع بالضعف والعجز ، ونادرا ما يشعر بالمساواة لذا يظهر العدوان ومن هنا جاء كأول قانون طبيعي .

نجد كذلك إحساس المرء بالضعف يقوده الى إحساسه بالحاجة فهو يحاول الحفاظ على حياته وكيانه فيسعى الى طلب القوت ومن هنا يأتي قانون طبيعي آخر هو بحثه عن المأكل .أما الخوف فهو يجعل الإنسان يهرب ، ولكن الخوف المتبادل يجعل الناس يقتربون من بعضهم ، عن ذلك تنتج لذة الانجذاب بين الجنسين القائمة على جمالية الاختلاف بينهما واذ قادتهم الرغبة وطلبات متبادلة ودائمة فهذا هو القانون الطبيعي الثالث.

بالإضافة الى المشاعر التي يملكها البشر يكونون علاقات التعاون بحيث يكون لديهم باعث للاتحاد و رغبة في التجمع و العيش في مجتمع وهذا هو القانون الطبيعي الرابع.

2/القوانين الوضعية:

هي التي اصطلح عليها البشر بحيث أن لأفراد في المجتمعه يفقدون إحساسهم بالضعف الذي كان بينهم مبكرا ويبدأ شعورهم بالقوة ومنه فان كل مجتمع انساني يعيش الظهار قوته و خاصة بعد تجمع الانسان مع بني جنسه فقد زاد إحساسهم بهذه لقوة .

ويرى مونتسكيو بأن الشعور بالقوة لا يكون الا عند ظهور القوانين الوضعية أي عند اتصال الإنسان بأفراد مجتمعه وتضامنه معهم لأن هذا الإنسان في العصر الطبيعي كان يعيش حياة ضعف والعجز.

و هذه الفكرة توضح لنا اختلافه عن المفكر الانجليزي "هوبز" الذي كان يرى العكس أي أن العصر الأول هو عصر القوة و السيطرة[1].

مايهمنا هنا هو أن القوانين الوضعية بخلاف القوانين الطبيعية هي قوانين من وضع الإنسان، أي أن الانسان هو الذي يصطلح و هو الذي يخضع لها .

و يمكن أن يغيره على حسب ضرورة زمانه و عصره ان اقتضى الأمر ذلك وتنقسم هذه القوانين بدورها الى قسمين:

أ/القوانين السياسية:

وهي القوانين التي تحكم الأفراد في علاقاتهم بالحكام ، و هنا يرجع مونتسكيو اللى الدولة السياسية بحيث يحدد لكل واحد من الأفراد واجبات اتجاه السلطة الحاكمة

و عليه الا يخترق هذه القوانين بل يجب عليه طاعتها.

ب/ القوانين المدنية:

و هي القوانين التي تحكم الأفراد في علاقاتهم ببعضهم البعض بحيث يرد كل فرد الى واجبه نحو المجتمع الذي يعيش فيه .

من هنا نجد أن القوانين السياسية والمدمية تكون متصلة بتشكيلة السلطة السياسية و حرية الأفراد حيث أن قوانين السياسية والمدنية لكل أمة لا تكون الا حالات خاصة تطبق فيها الغاية الانسانية فهو يرى أن كل لامؤسسات لأساسية للدولة تنظم عن طريق القوانين .

أولا :عن طريق القوانين الطبيعية المشتقة من تكوين الانسان الخاص

[1] –محمد محمود ربيع ، الفكر السياسي الغربي ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1994 ، ص 380.

ثانيا : عن طريق القوانين الوضعية والتي اصطلح عليها البشر وشرعها رجل القانون.

رجل القانون(المشرع):

هو الذي يقوم بسن القوانين ، لكن هذه القوانين لا تكون سارية المفعول إلا اذ كانت تعبر عن طموحات الشعب و رغباته و اذا كانت كذلك فيتم المصادقة عليها بواسطة الانتخاب وعلى المشرع أن يتبع فكر الأمة عندما لا يكون معاكسا لمبادئ الحكام ، فقد جاء عن دراسات لروح الشرائع بأنه كان يرى أن المشرع هو من يعرف مخطط السبب الأولي و ذلك لإيجاد الترتيب العقلي و هو ليس اختراع أو صنع و أنما رجوع للمبادئ .

هذا يعني أن المشرع ينبغي عليه معرفة الأسباب الأولى لمختلف الظواهر والأشياء و ترتيبها ترتيبا عقليا لأنه هو الذي يقوم بوضع القوانين الوضعية و هذا الأخير يضع الإنسان تحت سلطة القوانين الأبدية المسجلة في طبيعة الأشياء.

ان المشرع التيو قراطي كان مترجما للآلهة ، أما المشرع بالنسبة لمونتسكيو هو مترجم للعقل كونه يتدخل ليعيد الإنشاءات وال تسويات المهمة لحين ضم و دمج الإيرادات التائهة للفكر عموما ، لكن حلم المشرعين بالتغيير الجذري سبب الفوضى بدل من الكمال و الإتقان فأحدث صورة خيالية تؤدي الى عدم التوازن و إزعاج الأمة و في تسلسل الحكومات الذي يضمن السير المنتظم لها.

فقد ميز مونتسكيو بين نوعين من المشرعين : هناك الحسن منهم وهناك الرديء بحكم أن الصدفة فقط هي التي وضعته في القمة لذلك فان تسييره لشؤون الدولة لا يكون إلا انطلاقا من توقعاته ورغباته الشخصية.

أقسام القانون عند مونتسكيو :

يقول مونتسكيو و لتنظيم حياة البشر وحمايتهم وجب وضع قوانين و التي لخصها في الأقسام الثلاثة :

أولا / قانون الأمم:

وهو الذي ينطبق على الشعوب والدول بحالة اختلاطها واحتكاكها بالبعض مثل(القانون الدولي).

ثانيا / القانون السياسي :

وهو الذي ينطبق على العلاقات بين الحكومة و المحكومين و ما ينتج عنها من قضايا مثل (قانون الدستور الادراي)[1].

ثالثا / القانون المدني :

وهو الذي ينظم علاقة المواطنين ببعضهم مثل (قانون العقود).

ان هذه القوانين لاثلاثة ترتكز على العلاقات وواضح أيضا قانون الأمم قانون عام ينطبق على كل المجتمعات ، ويؤسس الخير لكل أمة وممارسته في حالة السلام وأقل ضرر في حالة الحرب ، في حين أن القوانين السياسية و المدنية تختلف من

[1] –أنسام عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان ،(هوبز ،–لوك – مونتسكيو – روسو)، مكتبة مؤمن قريش ، بيروت ، لبنان ،ط 2 ،2017 ، ص127.

دولة الى أخرى و تنتج من تفاعل العقل الإنساني مع الظروف الخاصة بكل دولة على حدة [1]

[1] –أنسام عامر السوداني ، فلسفة حقوق الإنسان ،(هوبز ،–لوك – مونتسكيو – روسو)، مصدر سابق ، ص 128.

خلاصة:

ونتيجة هذا الفصل تظهر في مدى وقوف مونتسكيو ورفضه لفكرة الانتخاب الإلهي للملك عاملا على بث مبادئ وقيم جديدة تحفظ كرامة الإنسان ونبذ كل مايدعو للاستبداد والهيمنة ،ثم قدمنا إحاطة لموضوع القانون من خلال تقديم مفهومه العام ونظر مونتسكيو إليه ،ثم ذكر أنواعه نختصرها وهي الطبيعية والوضعية وأخيرا أقسامه التي تجسدت في نقاط ثلاث رئيسية.

الفصـــــل الثالث : مبادئ الحكم السياسي و الحرية والعقد الاجتماعي

المبحث الأول :

أشكال و مبادئ الحكم السياسي

-المبحث الثاني :

مبدأ فصل السلطات

- المبحث الثالث :

الحرية و نظرية العقد الاجتماعي

تمهيد :

لقد رأينا فيما سبق بأن الوضع الذي عاشه مونتسكيو هو الذي أدى به الى التفكير في ايجاد سبيل للخروج من ذلك الوضع آنذاك ، و من أجل هذا جاء بنظرية في القانون حاول من خلالها اعطاء ما ينبغي أن يعتمد عليه حكم الناس وسياسة شؤون حياتهم بحيث يصبح العقل هو الذي يملك سلطة التسيير بدلا من الشهوة الخاصة عندئذ تغدو تعاليم الحاكم وأوامره معبرة عما يسمح به العقل فقط فيوجه دائما أهدافه وغاياته الى ما يمكن أن يتناسب مع رغبات الشعب و طموحاته و هكذا تتحقق الرفاهية للشعوب و تكون الحرية الانسانية

وبهذا نفهم بأن القانون يرتبط في البداية بالمشرع و عليه فهو يختلف كل الاختلاف عن معدن كل مشرع يتولاه ، الا أن هذا العامل لا يعد عاملا وحيدا يمكن أن يفسر به اختلاف القوانين ، بل أن هناك ما هو أهم، فالقانون أيضا بالإضافة الى ذلك يختلف باختلاف طبيعة النظام الحكومي السائد ، وهذا ما سنحاول أن نبحثه في فصلنا هذا ، والذي سنتبين لنا نم خلاله مواضع العقلنة في الحكم بأشكال سياسية مختلفة ، فماهي مبادئ الحكم هذه بالنسبة لمونتسكيو ؟

المبحث الأول :

أشكال و مبادئ الحكم السياسي:

إذا كانت القوانين تختلف باختلاف الحكام فإنها كذلك تختلف باختلاف اشكال الحكم السياسي ،لذا وحتى يتسنى لنا معرفة هذه القوانين ينبغي لنا اولا معرفة هذه الأشكال الحكومية المختلفة ومعرفة مبادئها التي تحركها ثانيا .

إن تقسيم مونتسكيو لإشكال الحكم يختلف عن التقسيم التقليدي لها منذ ارسطو*فهناك دائما ثلاثة أنواع من الحكم ،لكن أسمائها تغيرت وعمليا هناك أربعة لأنه إذا كان هناك نظام جمهوري وملكي واستبدادي فان الجمهوري ينقسم بحد ذاته إلى ديمقراطي وارستقراطي [1].

اولا النظام الجمهوري :

هو اول نظام سياسي يتكلم عنه مونتسكيو ،"و هو الذي تكون السلطة ذات السيادة فيه للشعب جملة او لفريق من الشعب فقط "[2]،فمتى كانت كانت السلطة العليا في قبضة الشعب كله كنا في ديمقراطية ،ومتى تولاها فريق منه كنا في ارستقراطية .

أول شيء تجدر اليه ونحن بصدد الديمقراطية باعتبارها النمط الأول للحكومة الجمهورية ،هو ان الفضيلة هي المبدا الذي يحركها حسب مونتسكيو بحكم ان لكل نظام طبيعة ومبدأ،وعلى هذا الأساس لا ينبغي ان نفسر الفضيلة بالمعنى الخلقي،إن

---

[1] – جون جاك شوفالي ، تاريخ الفكر السياسي ،تر : محمد عرب صلصيلا ، بيروت المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،ط 4،1998، ص 410.

* كان أرسطو في القديم يقسم الحكومات الى حكومة ملكية وجمهورية وارستقراطية التي يسميها (حكم الأعيان)

[2] –مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 20.

الفضيلة التي يقصدها مونتسكيو ليست هي الفضيلة الأخلاقية و إنما هي الفضيلة السياسية التي هي حب متأجج للوطن ،أي إنكار الذات والتضحية بالمصلحة الخاصة من اجل الصالح العام ،حيث يشعر المنقذ العام بأنه يخضع لسلطة هو واضعها،انه الحاكم والمحكوم في ان واحد ولكي يبرر مونتسكيو فكرته هذه كان يقول "...وحب الجمهورية في الديمقراطية هو حب الديمقراطية ،وان حب الديمقراطية هو حب المساواة ،وان حب الديمقراطية هو حب القناعة أيضا..."[1].

نفهم من هذا أن المساواة هي أساس النظام الديمقراطي ، وأن القناعة لا بد منها ، فالجميع يملكون نفس المزايا ويتذوقون نفس اللذائذ ، و يصبح التنافس في تقديم الخدمات للدولة هو انشغال كل مواطن و مصدر شعور بالسعادة لأن المصلحة الواحدة تدفع كل فرد الى بذل للحفاظ عليها ، وبذاك يخدمون الوطن الواحد فتحقق المساواة ، كما تتدخل القناعة لتحد من الرغبة في الحصول على أكثر من الضروري لأن احراز الثروة ن شأنه أن يخلق التفاوت الذي يخرق مبدأ المساواة لذا كان مونتسكيو يقول " الحكم رشيدا في الجمهورية الديمقراطية التي تسفر قوانينها عن أناس متوسطين والتي تؤلف من أناس معتدلين..."[2] .

وهذا ما يتحقق بتدخل من القوانين التي تدعم المساواة بم تفرضه من ضرائب على الأغنياء وتنعم به من سلوان على الفقراء وهذا يعني أن الثروة المتوسطة أي المعتدلة هي المخرج الوحيد لتجنب التفاوت ، وبالتالي يكون جميع المواطنين معتدلي الحال ، و هذه الفكرة تقترب نم بعض ما قاله أرسطو*.

---

[1]– مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 68.

[2] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 69.

* يقصد هنا أفكار أرسطو عن الاعتدال في النفس ومنها الى الدولة ويظهر هذا الاعتدال في لانفس من خلال قوله الفضيلة وسط بين رذيلتين بحيث لا يكون افراط و لا تفريط

غير أن مونتسكيو يؤكد على ضرورة مراقبة التجارة في الديمقراطية ، لأن هدف هذه الممارسة هو خلق ثروة و بالتالي من شأن العاملين بها أن يحرزو أمواللا طائلة تجعلهم متميزين عن غيرهم ، الأمر الذي يخلق تنافسا في تحصيلها ، و بالتالي في القضاء على القناعة و من ثمة المساواة[1].

لهذا كان تدخل القوانين أمر لابد منه لأنه يسيطر على الانحرافات التي بمكن للتجارة غير المراقبة أن تتسبب فيها.

بالإضافة الى ذلك يرى مونتسكيو بأن الحفاظ على الفضيلة ، مبدأ نظام ديمقراطي و تجنب وقوع في الانحرافات و الانزلاقات يقتضي كذلك عدم تسليم مقاليد الحكم السياسي في هذا النظام الى الشعب مباشرة ، حيث أن مهمته في نظره لا تزيد عن القدرة على الاختيار ، فهة يعرف كيف يختار الجنرال الصالح ...، انه يملك قدرة طبيعية على التمييز بين الكفاءات[2].

من هنا تنصيب الشعب لهؤلاء الممثلين هو من القوانين الأساسية في هذا النظام الديمقراطي فيمارس عليهم حقه في التصويت بواسطة الاقتراع فيكون هذا قانونا آخر من قوانين الجمهورية ومن المسائل التي كانت مطروحة كذلك مسألة انه هل من العقل أن التصويت بشكل علمي أم ينبغي أن يكون سرا و في الخفاء ؟.

غير أن قول شيشرون* إن القوانين التي كان فيها الاقتراع سريا في أواخر الجمهورية الرومانية هي التي كانت من أعظم أسباب سقوطها لهذا لا مراء في أن

---

[1] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 75.

[2] –لوي ألتوسير ، مونتسكيو ،السياسة والتاريخ ، مصدر سابق ، 63.

*شيشرون : كاتب وخطيب وفيلسوف لاتيني ولد في 106 ق م في أربينوم ، و مات في 43 ق م اشتهر باسم شيشرون، وأهم مؤلفاته الاكاديميات وكاتولوس .

الشعب إذا ما قام بعملية التصويت فيجب أن يكون ذلك جهارا و هذا قانونا للديمقراطية [1].

ما يمكن أن نلاحظه من كل ما قلناه فيما يخص هذا النظام أن مونتسكيو يدعو إلى الديمقراطية النيابية التي تمارس فيها الشعب بنفسه حقه الخاص في الاختيار أي لنتخاب ممثليه سواء كان هذا الانتخاب بشكل علمي أو بشكل يسري المهم أن مونتسكيو في دعوته إلى هذا النوع من الديمقراطية كانت له غاية معينة لا تخرج عن تحقيق سعادة الشعب و عيشته بأمن و سلام خاصة إذا لم يكن اختياره اعتباطيا و عشوائيا ، بل ينبغي أن يكون اختياره هذا جادا فيكون هذا الشعب حريصا على تمثيل الهيئة الفاصلة والصالحة لأن عمود هذا النظام هو الفضيلة التي تثوم على التربية فالإنسان أذا ما نشأ على حب شيء حافظ عليه بكل الطرق و فضله على ما عداه من المصالح الأخرى.

ثانيا النظام الأرستقراطي:

هي الحكومة الجمهورية التي تتولى السلطة فيها جماعة لها انتيازات خاصة بحكم المزلد و التربية ، و هي تتولى وضع القوانين وتنفيذها يقول مونتسكيو "... ولا يكون الشعب لديهم عند أقصى الدرجات الا كالرعية لدى الملك في الملكية..." [2].

و نللحظ منذ البداية أن بنائها لا يمكن أن يكون فضيلة الجمهورية الديمقراطية لأنها قائمة على التفاوت و بالتالي خلق طبقتين احداهما تسيطر على الأخرى ، طبقة النبلاء الممتازة تقمع الشعب للحفاظ على مصالحها الخاصة بواسطة القوانين ، لكن مونتسكيو يقترح وسيلتين للحد من هذا التصرف بحيث يمكن ردعه لا على وجهين

[1] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 26.

[2] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 27.

وذلك (... أما أن يجد الأشراف أنفسهم من بعض النواحي مساوين شعبهم عن فضيلة عظيمة و هذا ما يمكن أن يؤلف جمهورية عظيمة ، وأما أن يجد الأشراف أنفسهم متساوين على الأقل عن شيء من الاعتدال و هذا ما يوجب سلامتهم ...)[1].

و نفهم من هذا أن الاعتدال هو الفضيلة هذا النظام و روحه لأنه يخفف من اللامساواة التي يخلقها تفاوت الثروات ، و هو مايتم عن طريق تخفيف كاهل الشعب من الضرائب حتى لا يتحول النبلاء الى أمراء مستبدين ، فللفساد الأرستقراطي مصدران أولهما ما يمكن أن ينشأ عن تفاوت بين الحاكم و المحكوم ، وثانيهما ما يمكن أن ينشأ بين أفراد الهيئة الحاكمة ذاتها ، و عن كليها تتولد الأحقاد والضغائن[2]،ولتجنب وقوع هذا الفساد ينبغي للقانون أن يؤدي دوره فيحرم التجارة عن النبلاء لأنهم متى اشتغلو بها شرعو ما من شأنه أن يحمي مصالحهم و حتى الغاء فكرة الامتياز بعض العائلات النبيلة لأنها أكثر شرفا وقدما.

أمكن منع الصراع الذي يمكن أن يقع بين أعضاء الهيئة الحاكمة نفسها ، و أقصى فساد يلحق بالأرستقراطية يكون عندما تصبح وراثية ، و بذلك يزول لاعتدال ،اذا كان عدد النبلاء قليلا أصبح سلطانهم اعظم ونقص أمنهم اما إذا كان عددهم كبيرا نقص سلطانهم وعظم امنهم2.

ومن خلال ما قلناه عن هذا النظام نجد ان فضيلة هذا النظام تختلف عن الفضيلة التي وجد بها في النظام الديمقراطي وهي الفضيلة التي يمكن المحافظة عليها اذا توفرت روح الاعتدال ايضا .

[1] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 41.

[2] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 81.

ثالثا النظام الملكي :

أما عن النظام الملكي ،ثاني نمط حكومي عند مونتسكيو فمصدر الحكم فيها شخص واحد لكن حكمه هو وفق قوانين ثابتة وأساسية ،تشكل حجرة عثرة و أمام إرادته و أهوائه لان من شان الإرادة الفردية التعسف والتغيير وبالتالي استحالة ثبات أي شيء بما قوانين المملكة .

والحكومة الجمهورية للمملكة مبدأ تقوم عليه هو الشرف الذي يعد نابضها ومحركها ،فهو تفوق حاصل بالولادة كما انه يتطلب امتيازات ومراتب من شانها أن تكرس التفاوت الذي يعتبر العدو اللدود للديمقراطية ، وحينها توجد فئات تفضل الآخرين و حينها توجد فئات تفضل الآخرين بم تمتاز به ، وتحاول كل منها الدفاع عن تلك الامتيازات و تخاطر بالأعمال الصعبة من أجل المحافظة على مكاسبها الخاصة ، و في فعل الدفاع هذا خدمة للمصلحة العامة حتى وان بدا أنه يضادها ، و هو ما يدل على الدور اتحريضي الذي بلعبه الشرف في تحريك المصالح الخاصة ، هذه الفئات الاجتماعية يقول مونتسكيو " أنها تتكون من السلطات الوسيطة و التابعة و الخاضعة لطبيعة الحكومة الملكية ..."[1].

فالطموح الخاص الذي يعد خطرا في الديمقراطية لانه يقتلها هو بالضبط الذي يضمن سلامة الملكية.

[1] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 31.

و لعل السبب الرئيسي في اشتراط وجود هذه عند مونتسكيو هو أنها تضمن الثبات و استقرار المملكة ، فتكون بمثابة قوى مضادة ، لهذا يقول مونتسكيو "... فيم أن من طبيعتها أن توجد تحت الأمير عدة طبقات تابعو للنظام فأن الدولة تكون أكثر ثباتا والنظام أكثر غموضا ، و شخص من يحكمون أكثر اطمئنانا..."[1].

فهي تكبح كل ما من شأنه أن يعكر صفاء المملكة أو يهدد أمنها و خاصة إرادة الأمير أي تجبر السلطة أو حركات التمرد الممكن حدوثها.

و تعد سلطة النبالة أو الأشراف في المرتبة الأولى لأنها تشكل جوهر الملكية كما تعتبر سلطة الأكليروس هامة في هذا النظام ، فرغم من كونها ضررا بالنسبة الى مونتسكيو الى أنها لا بد منها لأنها توقف ضررا آخر هو تتجبر السلطة

و عشوائيتها [2] ، إضافة إلى كل ذلك من الضروري تدخل جل القوانين اذا ماكانت هناك سرعة من طرف السلطة فبالتنفيذ لكونها بيد الفرد الواحد.

بعد كل هذا يمكن أن نقول أن النظام الملكي القائم على مبدأ الشرف حتى يمكن تفادي امكانية انهياره ينبغي الحفاظ على مبادئه التي تعتبر أساس قيامه لأن الملكية تفسد متى فسد مبدؤها و هي كغيرها من أشكال الحكم الأخرى فمتى ألغيت الهيئات الوسيطة التي كانت توقف تعديات الملك قلنا عن هذه الملكية بأنها حكومة مستبدة.

و لكي يدعم مونتسكيو يقول " ...فألغو في ملكية الامتيازات السينيورات

[1] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 89.

[2] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص32.

و امتيازات الاكليروس والأشراف و المدن تكون ذوي سلطة شعبية أو دولة مستبدة من فوركم ..."[1] ، وحينها ينعدم كل ما من شأنه أن يحمي المملكة من تجاوزات الملك برده كل شيء اليه و هو ماقام به لويس الرابع عشر طيلة حكمه كما عرفنا ذلك في الفصل الأول فكان هذا أول نذير بفساد هذا النمط الحكومي .

رابعا النظام الاستبدادي :

يعد هذا النظام الحكومي أسوء أنماط الحكم لأنه يمثل سلطة الفرد يحكم دون قوانين ، فيكون حكمه بذلك مرادفا للفساد تالشامل لأنه حكم الادراة المتعسفة والأهواء المتقلبة ، فيكون مبدأه الخوف الذي يسطير به على أفراد الرعية و من أجل هذا يقول مونتسكيو " لابد من الخوف من الحكومة المستبدة ، و من الضروري اذا أن يقضي الخوف على كل شجاعة فيها ، فيطفئها حتى أدنى مشاعر الطموح..."[2].

فمن شأن المبدأ أن يفرض على الأفراد نمط الحياة التي يريدها المستبدة لهم ، فيصبحون بذلك مجلاد أدوات لتحقيق مصالحه لأنه متى رفع ذراعه فقد تحكمه ، وأمكن قيام ثورات تزعزع أمن الحكومة و لهذا كان القضاء عاى الشجاعة شيء لابد منه .

ان المستبدة بحكم عدم وجود قةانين يخضع لها و بحكم غيلب الرقابة عليهخ فانه هو الذي يتصرف بنفسه وفق ما يشاء وما أراد فهو يحرص دائما على أن تبقى ذراعه مرفوعة ليضرب أو على الأقل ليهدد ، انه يضع رعاياه بمرأية الحيوانات المطيعة و المتأهبة للهرب خوفا من الضربات ، ان أي اعتراض مستخلص من

[1] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 31.

[2] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 47.

المشاعر الطبيعية من الحالة الصحية أو من قوانين الشرف لا قيمة له ضد النظام المستبد يقول مونتسكيو " إن الإنسان مخلوق يطيع المخلوق الذي يريد "[1].

ان الستبداد في نظر مونتسكيو هو حكومة الأقاليم الواسعة و الملكية هي حكومة الأقاليم المتوسطة والجمهورية هي حكومة الأقاليم الصغيرة و هذا خال من أي تدرج اجتماعي ، فإذا كان الأفراد متساوين في الديمقراطية لأنهم كل شيء فهم متساوون في الاستبداد لأنهم لا شيء ، و لا يكمن الخطر في الانتقال من حكومة معتدلة إلى أخرى كما هو الشأن بالنسبة للديمقراطية و الملكية ، و إنما الخطر هو الوقوع في الاستبداد الذي يعد مرادفا لكل ما يعيق حياة الكرامة التي يطمح الإنسان إليها .

كانت هذه هي أشكال الحكم السياسي كما وضعها مونتسكيو فقد تم لنا معرفة قوانينها التي تختلغ من نمط حكومة الى آخر و قد رأى مونتسكيو بأن الشكل الحكومي الايجابي هو الذي يمكنه أن يحقق غاية الشعب في الأمن و الاستقرار و الحرية إذا ما كان يقوم على روح الاعتدال و الفضيلة التي تنبع عن العقل وتضمحل إذا ما سيطرت الشهوة و الغريزة لأن الحاكم يصبح حينها يحكم ما يريد وفقا لما تقتضيه شهواته و نزواته و بالتالي يكون مستبدا غير خاضع لأي سلطة و لا رقابة ، من أجل هذا نجد مونتسكيو ينتقد بشدة هذا النظام .

[1] – جون جاك شوفالي ،تاريخ الفكر السياسي ، مصدر سابق ، ص 412.

المبحث الثاني بمدأ فصل السلطات :

ارتبط مبدأ فصل السلطات بايم مونتسكيو بعد جون لوك و ذلك من اجل تحقيق ممارسة مبادئ منها حرية الفكر و العقيدةى والمساواة والعدالة وما الى ذلك من القيم الانسانية .

يعتقد مونتسكيو أن هذه الحريات لا تتحقق الا بوضع قوانين تقيد سلطة الدولة بحيث لا يستطيع الحاكم مخالفتها ، حيث فضل نظام الحكم الملكي الانجليزي الذي يخضع فيه الملك للمراقبة من كل السلطات أين يمكن للمواطن محاسبة الحاكم والتعهد على ضمان حقوقه .

جعل مونتسكيو أن ميز بين السلطات و أقرها ميادئ الم=هب الحر و ان تأثر بجون لوك قائلا لا سبيل لايقاف السلطة الا بالسلطة ولا لاتوقف السلطة الا السلطة[1] ، الا اذا تولى مباشرة السلطات الثلاث و التي تشرع القوانين ، اذ يبين مونتسكيو أن في كل دولة توجد ثلاث أنواع من السلطة:

1/ السلطة التشريعية و هو الغرفة السفلى و الغرفة العليا .

2/السلطة التنفيذية: التي نمثل الملك و وزرائه.

3/ السلطة القضائية : التي تمثل هيئة القضاة .[2]

فبالنسبة الى مونتسكيو القيام بكل ما يجب من السلطة هو السر في اعتدال هذه الحكومات فهي قوى متضادة لكنها متكاملة و منسجمة لبعض ، بهذه الطريقة

[1] – أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان (هوبز – لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 133.

[2] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 288.

يمكن الضمان الحرية السياسية للشعب يقول مونتسكيو " لا تكون الحرية مطاقا اذا ما اجتمعت السلطات التشريعية و التنفيذية في يد شخص واحد أو هيئة حاكمة واحدة ..."[1].

تتجسد فكرة الفصل في المثال الذي قدمه مونتسكيو عن ايزنمان الرجل الانجليزي لتبسيط هذا النظر و الذي لخصه في النقاط الثلاثة الآتية :

1/ ان تنفيذي يتعدى كل تشريعي بم أن في حوزة الملك حق النقض .

2/ ان باستطاعة التشريعي ضمان مجال معين ، و ممارسة حق النظر في التنفيذي بم أنته يتحكم في تطبيق القوانين التي صوت عليها دون أن يتعلق الأمر بمسؤولية وزارية أمام البرلمان نع ذلك و محاسبة الوزراء [2].

3/ إن التشريعي يعرقل جديل القضائي لأنه ينصب نفسه في ثلاث كمناسبات خاصة كمحكمة .

يعد الاستبداد أسوء أنواع الطغيان أما الاعتدال فهو ليس مجرد احترام فحسب

و انما هو توازن هذه السلطات أي توزع السلطات بين الملك و النبالة و الشعب ، كذلك يؤكد على أن الحرية قد تغيب اذا لم تنفصل السلطة القضائية عن السلطتين

[1] – لوي ألتوسير ، مونتسكيو ، السياسة و التاريخ ، مصدر سابق ، ص 89.

[2] أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان (هوبز – لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 133.

التنفيذية والتشريعية ذلك لأن اجتماعها مع التشريع الشخصي أو لهيئة واحدة من شأنه أن يجعل السلطة على حياة المواطنين وحريتهم تحكمية[1] .

فاجتماع السلطات يعمل على تكوين جبروت مطلق ، واذا اجتمع السلطات الثلاث لدى شخص واحد أو هيئة واحدة فتلك هي مأساة الحرية ، لذا جعل مونتسكيو من فصل السلطات الثلاث حجر الأساس للعدالة الاجتماعية ، و من أجل تحقيق أكبر قدر توازن واعتدال[2].

ان تجميع السلطات في يد واحدة يؤدي بالضرورة الى الطغيان لأن من شيم النفس الانسانية الاستئثار و التملك و الانفراد بالسلطة و هنا تضيع الحرية كما ذكرنا ، اضافة الى ذلك فان تمركز السلطة في يد واحدة يؤدي الى استهتار بالقوانين ، فيصبح الفرد بغير القوانين كما يشاء و من أجل هذا فان فصل السلطات عن بعضها البعض هي الوسيلة التي تكفل احترام القوانين و تطبيقها بعدل و بوجه صحيح ، و هذا ما يؤدي الى احترام الحريات و الحقوق الفردية [3].

يمكن لحجتين أمر الفصل بين السلطات وهذا الخيار السياسي بالنسبة لمونتسكيو الأول طريقة تفكيره و الثاني البقاء و التجريد القضائي للتحيلاته السياسية[4] .

---

[1] أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان (هوبز – لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 134.

[2] أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الإنسان (هوبز – لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 134.

[3] محمود ربيع ، الفكر السياسي الغربي ، مصدر سابق ، ص 356.

[4] – لوي ألتوسير ، مونتسكيو ، السياسة و التاريخ ، مصدر سابق ، ص 96.

من خلال ما تقدم يتضح أن مبدأ فصل السلطات من أهم ماجاء به مونتسكيو و فكره ،فام يقتصر أثر هذا المبدأ على الصعيد المحلي بل رانه صار معتقدا عالميا فنظرته لحقوق الإنسان شاملة بكل أوصاف القيم الإنسانية الى جانب ذلك مثل أنصار التسامح في مجاليا السياسية و الدين و بالتالي هنا دافع عن حرية التعبير و الرأي و الفكر والمعتقد و التعبد...[1].

فمفهوم الصحيح لمبدأ فصل السلطات على حد قول معظم فقهاء القانون العام هو قيام قدر من التعاون بين هذه السلطات الثلاث لتنفيذ وظائفها في توافق و انسجام و وجود رقابة متبادلة بينها لضمان وقوف كل سلطة عند حدودها دون تجاوزها أو تعديها لسلطة أخرى محافظة على مبادئ الحكومة المستقرة حتى تكون الدولة النموذج و كذلك [2] .

[1] –أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان (هوبز – لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 134.

[2] – مونتسكيو شارل ، روح الشرائع ، مصدر سابق ، ص 245.

المبحث الثالث الحرية و نظريته للعقد الاجتماعي :

1/الحرية :

تعتبر الحرية من أهم المسائل التي اهتم بها الفلاسفة في الفكر السياسي لأنها أهم مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان ولذلك تعد بالنسبة لمونتسكيو أهم أفكاره.

خصص من مؤلفاته السياسية بشان البحث عن الحرية والتي تعني بالمعنى العريض لها أن يفعل الإنسان ما يراه طبقا لإرادته الخاصة ،فالحرية عند مونتسكيو هي الحق في أن يفعل الفرد ما يريد لكن ضمن ما تسمح به القوانين ورغبة الفرد بعيدا عن الجبروت ،إذا ان الحرية بنظره هي سلطة القانون لا سلطة الشعب وسلطة القوانين هي حرية الشعب[1].

حيث يقول مونتسكيو في رسالته الحادية والثلاثون بعد المئة من كتابه رسائل فارسية عن الحرية ان حب الحرية وكراهية الملوك أبقت اليونان طويلا متمتعة بالاستقلال وامتد منها الحكم الجمهوري الى افاق بعيدة ،وقد وجدت المدن اليونانية حلفاء لها في أسيا الصغرى ،و أرسلت إليها جاليات حرة استغلتها في إقامة سد دون ما يدبره ملوك فرس[2].

وعن الحرية يتكلم مونتسكيو إن أسباب نهوض روما هي نفسها التي أدت الى الخلل والانحطاط تم الانهيار ،أسباب عائدة إلى التشريع منها في التربية ورعاية الأعراف

[1] –أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان (هوبز – لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 130.

[2] –مونتسكيو شارل ، رسائل فارسية ، مصدر سابق ، ص 297.

وتدبير المعاش ورسم الضرائب وتعبئة الجيش وغيرها ...،أعمال يقوم بها البشر في ظروف خارجة عن إرادتهم[1].

فالحرية هي الحق في أن يفعل الإنسان كل شيء في حدود ما تسمح به القوانين ،وفعل المواطن ما تمنعه القوانين سيحرمه ويفقده حريته[2].

يؤكد مونتسكيو فعل كل شخص في الدولة وفق قوانينه الخاصة سيخلق الفوضى داخل الحياة السياسية ،فالفرد يولد مساويا مع غيره من البشر والقول بالعبودية هو أمر مخالف لنظام طبيعة البشر وهو لا يستطيع التنازل عن الحرية لأنها ملك لكل إنسان ،وهنا نجد مونتسكيو هيا بفكره عن الحرية وبوسائله مكافحة الاستبداد[3].

يقول مونتسكيو أيضا في رسالته الحادية والثلاثين يبدو ان الحرية لم تكن إلا لعبقرية الشعوب الأوروبية وان العبودية لم تعد الا للشعوب الأسيوية ،إن هذا الشعب الدنيء رفض الحرية2 ،وحرص على العبودية حرص الشعوب الأخرى على الحرية لقد استبد قيصر بالجمهورية الرومانية وأخضعها لحكم ظالم.

ميز مونتسكيو بين نوعين من الحرية وهما كالتالي

الأولى متعلقة بالنظام السياسي

والثانية متعلقة بنظام المواطن

---

[1] –نونتسكيو شارل ، تأملات في تاريخ الرومان و انحطاهم ، دار النشر المركز الثقافي العربي ، بيروت–لبنات ، ط 1،2011، ص 13.

[2] –أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان (هوبز– لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 131.

[3] –أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان (هوبز– لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 131.

وهنا اشارة الا ان الحرية مرتبطة بهذه العلاقة بين النظام والمواطن الا،وهي القانون.

فالحرية السياسية لا توجد الا حيث توجد حكومة تحترم القوانين تحقق الا من الكافي للمواطنين بالقدر الذي يتيح لهم ممارسة الحرية في ظل القانون ومن هذا نخلص الا ان الحرية السياسية تعني الامن الذي يستشعر به الفرد حينما يمارس اي فعل ما يسمح به القانون والشعور بالامن الذي يعد اهم الحقوق الطبيعية والتي يجب على الدولة الحفاظ عليها .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن المحافظة على هذه الحرية

يجيب مونتسكيو على ذلك بان السبيل الوحيد الذي يضمن المحافظة على الحرية هو ضرورة الفصل بين السلطات [1].

2/نظره العقد الاجتماعي:

يقول مونتسكيو في تصوره عن العقد الاجتماعي ان العقد الاجتماعي [2] هو الذي يؤمن العبور من انعدام المجتمع إلى المجتمع الحالي و تساؤل عن هذا العقد الذي لا يمكن اعتباره مجرد وضع قانوني مصطنع ، بل التعبير عن أسباب عميقة جدا وتصريح و قول بأن المجتمع البشري ناتج عن عقد بالفعل و أن لكل مؤسسة اجتماعية أصل إنساني مصطنع بحت يعني في قوله المجتمع ليس ناتجا بتأثير مؤسسة إلهية و لا بتأثير نظام طبيعي ، انه يعني قبل كل شيء رفض فكرة قديمة عن نشوء النظام الاجتماعي إننا نلمح أي خصوم يختبئون خلف نظرية العقد.

[1] -أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان (هوبز – لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص131.

[2] – لوي ألتوسير ، مونتسكيو ، السياسة و التاريخ ، مصدر سابق ، ص 22.

و لإبعاد موضع الشك فنظرية العقد الاجتماعي تقلب عموما القناعات الخاصة بالنظام الإقطاعي و الإيمان بانعدام المساواة الطبيعية للبشر و بضرورة لأنظمة و الدول ، انها تستبدل العقد بين أناس متساويين هذا اعمل الناتج عن الفن الإنساني و هي تعطي للبشر بهذه الطريقة القدرة على رفض المؤسسات القديمة و إقامة الجديدة و عند الحاجة لإبطالها أو إصلاحها باتفاق جديد في هذه النظرية حول حالة الطبيعة و العقد الاجتماعي التي تبدو مجرد تأمل .

نشهد نظاما اجتماعيا و سياسيا سيقط أناسا يشيدون النظام الجديد الذي يريدون الدفاع عنه او ينائه على أسس و مبادئ مبتكرة بعيدا عن النتائج في نظر مونتسكيو من العقد الاجتماعي هذا التوجه و المشروع العملاق يقول مونتسكيو " انها مزدوجة سياسية و منهجية هي تماما حالة طبيعة "[1]و الذي يعطينا اياها في كتابه الأول روح الشرائع فالعقد الاجتماعي بالنسبة له يقول مونتسكيو في الرسالة الرابعة والأربعون الفارسية " لم أسمع أحدا يتحدث عن الحق العام الا و بدأ البحث عن أصل المجتمعات بعدها و اقترابها داخل المجتمع و السرة و المؤسسة ...".

فالابن قد ولد قرب أبيه و يبقى بقربه و هذا هو المجتمع و هذه هي مسببات المجتمع [2].

و من أصل اجتماع هذا الانسان المسألة كلها هي عدم امتلاك بعض الرجال لمجتمع ما فثمة قانون يحل محل قانون الغائب و هو غريزة الألفة و الاجتماع وهذه

[1] – لوي ألتوسير ، مونتسكيو ، السياسة و التاريخ ، مصدر سابق ، ص 22.

[2] – لوي ألتوسير ، مونتسكيو ، السياسة و التاريخ ، مصدر سابق ، ص 24.

اشارة حكم فيها مونتسكيو نظرية الحق الطبيعي لأسباب عائدة ، لموقف مسبق من النظام الاقطاعي ان النظرية السياسية لروح الشرائع كلها تقوي هذا الاقناع[1].

إن مونتسكيو لرفضه نظرية الحق الطبيعي و لعقد في حد ذاته يرفض بنفس الوقت النتائج الفلسفية لاشكاليته والمتعلقة بالقانون و قبل كل شيء مثاليتها و هدفها انه لا يعرف سوى الوقائع.

كما راينا قدم الفيلسوف و المنظر نظرية بتصوره لها تأثير من صراعات عصره فكرية و سياسية حيث جل مسعاه في سبيل سلام مجتمعه و الخروج من الصراعات تجنبا لها ، على هذا يمكن أن يكون الطريق باتجاه العقد الاجتماعي سليم و معافى بعيدا عن التراكمات من خلال خطوات تمثلت في :

أ/ وعي أن العقد الاجتماعي هو نتيجة لمشروع فكري يبحث في صميم أسباب المشاكل و الصراعات في المجتمع و ينطلق منها لإيجاد حلول

ب/ العقد الاجتماعي بالضرورة عليه هدم الأنماط السابقة للسلطة و التي كانت سببا رئيسا لتراكم مسببات الصراع ، بمعنى أن يتضمن نزعغة تحررية عن سائد قبل الصراع أو حتى خلاله .

ج/ العمل لإرساء العقد الاجتماعي و الذي يمكن الاستفادة منه ككل لكل فرد في كتلة المجتمع فمن الندوات الاستفادة لا الحضور قدر الإمكان من التجارب المتتالية في علم الاجتماع لتحقيق و توسيع و تكريس التواصل الاجتماعي في إطار العقد الاجتماعي.

[1] – لوي ألتوسير ، مونتسكيو ، السياسة و التاريخ ، مصدر سابق ، ص 24.

في هذا الصدد يمكن القول أن العقد الاجتماعي يعد من أهم المحاور التي نبهت الشعوب الا أن لها دور في حياة أفرادها و كلمة الفصل التي يجب أن تقولها الشعوب و الحكومات [1].

[1] – أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الإنسان (هوبز – لوك – مونتسكيو –روسو) ، مصدر سابق ، ص 180.

خلاصة :

و في خلاص هذا الفصل نجد أن مونتسكيو قد توصل الى هدفه من خلال هذا المبدأ الذي تم الأخذ به من طرف الكثير من الدول الغربية و خاصة الدستور الفرنسي إذ أن رجال الدولة الفرنسية سنة 1987 قد أخذو بهذا المبدأ ، فمونتسكيو صاغ أفكاره عن أنظمة الحكم و الحرية والعقد الاجتماعي حيث اختتم كلامه كل جماعة سياسية لا تضمن حقوق أفرادها و حرياتهم و الفصل بين السلطات هي جماعة ال دستور لها .

خاتمـــــة

خاتمة :

يعتبر مونتسكيو بحق هو واحد من المبدعين في مجال السياسة و القانون لما قدمه من آراء على ضوء الظروف في عصره الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الفكرية ، فقد كان له الفضل فعلا في تحرير العلم السياسي من جملة التصورات اللاهوتية و الميتافيزيقية التي كانت عالقة به في العصر الوسيط و التمهيد بفكره و لقيام الثورة الفرنسية عام 1789.

لقد ولد سوء تطبيق و استخدام القوانين في عصره نظرة جديدة عن هذا المفكر أراد من خلالها تبيان الحل الايجابي الذي يمكنه ضمان التطبيق الحسن للقانون و بالتالي تفادي آفة الاستبداد في المجتمع .

نستخلص من كل هذا و بالاعتماد على كل ما تناولناه من خلال هذه المذكرة أن تقد مونتسكيو لم يكن موجها للقوانين في ذاتها بدليل أن القوانين حسبه تطبق على كل المجالات ، وهذه القوانين متنوعه و مختلفة ، و هناك القوانين الوضعية بنوعيها المدني و السياسي ، فقد كان يقصد مونتسكيو بنقده هذا كيفية تطبيق القوانين ولتفادي الأخطاء و التجاوزات في مجال التطبيق ، دعا إلى فرض رقابة من نوع خاص على الحكام هي رقابة العقل ، و هي الرقابة الوحيدة التي يمكنها أن توقف أو تخفق على الأقل من التحكم السلطوي للشهوة و الغريزة ، و رقابة العقل هذه تتجسد في الواقع حسب مونتسكيو من خلال مبدأ فصل السلطات خاصة (و هو المبدأ الذي حاولت أن تعمل به الكثير من الدول الغربية).

وفي تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع ضمان للحرية الإنسانية و قضاء على الاستبداد الناتج عن غياب الطريقة المثلى في استخدام القانون .

يمكن أن نقول أن أهمية فكر مونتسكيو لا تكمن فيما قدمه من انتقادات حول تطبيق القوانين ، و إنما تعود قسمة فكره أيضا في سعيه على المستوى المنهج ، إذ حاول من خلال آرائه هذه إنشاء فيزيقا اجتماعية تمثل منهجا مماثلا لمناهج العلوم الطبيعية ،بحيث يسمح لها المنهج بتفسير الاجتماع الإنساني و آلياته تفسيرا علميا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/أنسلم عامر السوداني ، فلسفة حقوق الانسان ،(هوبز ،–لوك – مونتسكيو – روسو)، مكتبة مؤمن قريش ، بيروت ، لبنان ،ط 2 ،2017 .

2/بدوي عبد الرحمان ، موسوعة الفلسفة ، الجزء الثاني ،ط 1 ،1427 هـ .

3/جون جاك شوفالي ، تاريخ الفكر السياسي ،تر : محمد عرب صلصيلا ، بيروت المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ،ط4 ،1998.

4/طرابيشي جورج ،معجم الفلاسفة ، دار الطلبة للطباعة والنشر ، ط 3 ، بيروت ،1987 .

4/فولغين ف ، فلسفة الأنوار ، تر : هنريت عبودي ، دار الطلبة للطباعة والنشر ، بيروت 2006 .

5/لوي التوسير ،مونتسكيو السياسة والتاريخ ، تر : نادر ذكرى ، دار الفرابي ،بيروت 2006 .

6/محفوظ مهدي ،ا تجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، لينان ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، 1990.

7/محمد محمود ربيع ، الفكر السياسي الغربي ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1994 .

8/مونتسكيو شارل ، رسائل فارسية ، تر : أحمد كمال يونس ، مؤسسة سجل العرب ، 1963.

9/مونتسكيو شارل ،روح الشرائع ، تر: عادل زعيتر مؤسسة هندواي للطباعة والنشر ، ط1.

10/نونتسكيو شارل ، تأملات في تاريخ الرومان و انحطاهم ، دار النشر المركز الثقافي العربي ، بيروت–لبنات ، ط 1 ، 2011.

11/هيغل فيلهم ،مختارات ، تر: الياس مرقص ،الجزء الثاني ، دار الطلبة للطباعة والنشر ،ط 2، بيروت 1980 .

12/يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف للطباعة والنشر ، ط 4 ، لقاهرة 1966 .

مقدمة: .....أ

الفصـــــــل الأول : عصر التنوير مميزاته وحياة و مؤلفات مونتسكيو خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

تمهيد: .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الاول:عصر التنوير ومميزاته: .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني : حياته وأشهر من تأثر بهم :.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثالث : مؤلفاته وفلسفته العامة .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

خلاصة.....**26**

الفـــــصـــــل الثاني :مساوئ الحكم المطلق والقانون أنواعه وأقسامه .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

تمهيد: .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول :أهم مساوئ الحكم المطلق آنذاك .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني : القانون ونظرة مونتسكيو اليه .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثالث : أنواع القانون وأقسامها عند مونتسكيو ..خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

خلاصة: .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصـــــل الثالث : مبادئ الحكم السياسي و الحرية والعقد الاجتماعيخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

تمهيد .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول : أشكال و مبادئ الحكم السياسي: .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني بمدأ فصل السلطات : .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثالث الحرية و نظريته للعقد الاجتماعي :

.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

خلاصة.....**65**

خاتمة.....67

قائمة المصادر والمراجع 70

فهرس المحتويات..... 72